مجلة جامعة بنغازي العلمية (2018) مجلد 31(1): صفحة 90-120
Scientific Journal of University of Benghazi (2018) vol. 31 (1):pp 90-120
http://sjuob.uob.edu.ly

مشكلة التفضيل النقدي ونقص السيولة المحلية بالمصارف الليبية

يونس علي أسعيد البرغثي[1*]
[1] قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي– بنغازي– ليبيا

الملخص:

يعاني الاقتصاد الليبي مثله مثل معظم الاقتصادات النامية التي تتصف بتخلف نظامها النقدي من مشكلة التفضيل النقدي، حيث يفضل المتعاملون في السوق التعامل بالنقود القانونية عن التعامل بنقود الودائع ، وفي الفترة الأخيرة زادت المشكلة حدة ، حتى أصبحت المصارف الليبية عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومي من الودائع ، رغم احتفاظها بفائض احتياطي وفائض سيولة. ويهدف البحث إلى التعرف على أسباب هذه المشكلة ، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، ووضع بعض المقترحات بشأن معالجتها .

و من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وجود تأثير للتقلبات في العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية على تقلب قيم معامل التفضيل النقدي ،ما يعكس وجود تأثير لهذه العوامل على تزايد الطلب على العملة , وأن مشكلة التفضيل النقدي قد تتحول إلى مشكلة نقص السيولة النقدية عندما ترتبط الأزمة الاقتصادية بأزمات أخرى سياسية وأمنية .

الكلمات المفتاحية : معامل التفضيل النقدي – عرض النقود – الودائع تحت الطلب – العملة خارج المصارف

*younesasaid@gmail.com

Abstract

The Libyan economy like most developing economics which characterized by an underdeveloped monetary system, is suffering from a problem of cash preference, where traders in the market prefer dealing with the legal money rather than dealing with deposit money. Lately, the problem has intensified as the Libyan banks, became incapable of fulfilling the daily withdrawal demands from deposits. Even though its retention of reserve and liquidity is surplus.

This research aims to identify the main reasons of this problem and its economic and social impacts. In addition to figure some suggestions help solving such a problem.

The outcome of the study reached a number of results, the most important of which is the impact of these fluctuations on the economic, political and security factors on the volatility of the values of the coefficient of monetary preference. In turn this reflects the impact of these factors on the increasing demand for the currency, and that the problem of monetary preference may turn into a problem of lack of liquidity, when the economic crisis is linked to other political and security crises.

Keywords: Liquidity preference, money supply, demand of deposit, currency outside the banks

1. مقدمة

1.1 موضوع البحث

يرتبط أداء الجهاز المصرفي و النظام المالي عموما في أي بلد بدرجة تقدمه و درجة نضج المؤسسات النقدية و المالية , و انتشارها بمختلف الأقاليم و المناطق ، اضافة الى مدى تقدم وسائل الدفع المستخدمة في المعاملات المالية ,ومدى الوعي المصرفي والمالي لدى الأفراد والمؤسسات .

ومن أهم وظائف المصارف التجارية ,العمل كوسيط مالي بين المودعين و المستثمرين , بهدف تحقيق الأرباح , حيث تقوم هذه المصارف بتوظيف أموال المودعين و استثمارها عن طريق إقراضها للمستثمرين مقابل الحصول على فائدة سنوية.

و حفاظا على أموال المودعين ,يقوم المصرف المركزي بفرض قيود على المصارف التجارية لمواجهة مخاطر السحب غير المتوقعة من الودائع ,و من أهم هذه القيود(نسبة السيولة القانونية و نسبة الاحتياطي القانوني).

و في ليبيا قام مصرف ليبيا المركزي بتحديد نسبة السيولة القانونية التي يجب أن تحتفظ بها المصارف مقابل خصومها الايداعية بنسبة (15%) منذ عام 1970 , بعد أن كانت (25%)عام 1966, أما فيما يختص بنسبة الاحتياط القانوني فقد تم تحديدها منذ عام 1966, بنسبة (15%) من الودائع الجارية وبنسبة (7.5%) من الودائع الزمنية وبعد ذلك تم توحيدهما عند نسبة15% عام2007 ، ثم رفعت إلى 20% عام2009 (شنيبيش علي ، ص24) .

ورغم امتثال المصارف التجارية لأوامر المصرف المركزي و التزامها بتطبيق هذه القيود على استخدام أموال المودعين إلا أن الاقتصاد الوطني قد يواجه ظروفا استثنائية ، كالحروب أو الصراعات السياسية أو التدهور الأمني , تسود خلالها حالة من عدم الاستقرار و الضبابية يترتب عليها حالة من الفزع لدى معظم الأفراد و المؤسسات , و سيادة التوقعات التشاؤمية مما يؤدي الى زيادة طلب الجمهور على النقود السائلة (التفضيل النقدي) ، فيزداد السحب من الودائعهم خوفا من عجز المصارف عن تلبية طلبات المودعين , و تزداد بذلك الأوضاع الاقتصادية سوءا و تزداد الأزمة شدة , رغم احتفاظ المصارف بالسيولة القانونية و الاحتياطي القانوني المحددين من المصرف المركزي , وربما أكثر من ذلك (فائض سيولة ,فائض احتياطي)، ليس بسبب سوء الإدارة بهذه المصارف أو بسبب التعثر المالي ,و لكن بسبب الظروف و البيئة الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية التي يعمل في ظلها الجهاز المصرفي والتي تنعكس بلا ريب في صورة أزمة ثقة في قدرة المصارف على تلبية طلبات المودعين من السحوبات النقدية .

وفي العادة تزداد هذه الازمة سوءا في البلدان المتخلفة التي تتصف بتدني مستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور و المؤسسات و تخلف نظامها النقدي و المالي ,خاصة فيما يتعلق بوسائل وطرق الدفع .

2.1. مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد الليبي مثله مثل معظم الاقتصادات النامية التي تتميز بتخلف نظامها النقدي من مشكلة التفضيل النقدي ، حيث يفضل المتعاملون في السوق التعامل بالنقود القانونية عن التعامل بنقود الودائع ، وفي السنوات الاخيرة بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في ظل انقسام سياسي و مؤسسي في البلد ، أصبحت المشكلة أكثر حدة ، و أصبحت المصارف الليبية عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومي من الودائع ، رغم احتفاظها بفائض احتياطي وفائض سيولة .

و يناقش البحث مشكلة ارتفاع نسبة التفضيل النقدي في الاقتصاد الليبي و عجز المصارف عن تلبية طلبات السحب النقدي لمختلف العملاء أصحاب الودائع .

3.1 فرضية البحث :

في ظل تخلف النظام النقدي و المالي , و انخفاض مستوى الوعي المصرفي , و عدم تطور وسائل الدفع ,ترتفع نسبة التفضيل النقدي ,و تقل قدرة الجهاز المصرفي على توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات السحب من الودائع كلما :-

1- ازداد حجم النشاط الاقتصادي ,و سادت حالة الانتعاش الاقتصادي.

2- تدهورت العلاقات السياسية و الاقتصادية مع البلدان شركاء التجارة .

3- ازدادت الصراعات السياسية المحلية ,واهتزت هيبة الدولة و قل نفوذها وسيطرتها على المؤسسات الاقتصادية .

4- تدهور الأمن و زادت الاضطرابات الأمنية الداخلية .

5- أزداد حجم اقتصاد الظل واتسعت السوق السوداء و انخفضت قيمة الدينار الليبي .

6- تدخلت الدولة بشكل مباشر في الاقتصاد بإحداث تغييرات في هيكل الإنتاج و هيكل التوزيع .

4.1 أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1- التعرف على أسباب مشكلة نقص السيولة النقدية في ليبيا و تزايد ظاهرة التفضيل النقدي في الاقتصاد الليبي .

2- تحديد الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة نقص السيولة النقدية .

3- محاولة التعرف على سبل معالجة مشكلة نقص السيولة النقدية ,و تخفيض التفضيل النقدي .

5.1 أهمية البحث :

يتصف هذا البحث بأهمية خاصة ,باعتباره يسلط الضوء على إحدى المشاكل الاقتصادية والمالية المعاصرة التي تواجه الجهاز المصرفي في ليبيا ، ويعاني من أثارها كافة أفراد المجتمع و المؤسسات الخاصة والعامة .

و سيكون للنتائج التي يتم التوصل إليها في نهاية البحث أهمية كبيرة بالنسبة للمهتمين بشؤون الاقتصاد الليبي سواء الاقتصاديين أو السياسيين أو المسئولين بالجهاز المصرفي أو الباحثين أو غيرهم من المتابعين للقضايا والظواهر الاقتصادية والمالية .

6.1 الحدود المكانية و الزمنية للبحث :

تنحصر الحدود المكانية في الاقتصاد الليبي (الدولة الليبية), اما الحدود الزمنية للبحث فتنحصر في الفترة (1970-2018)أي أن البحث يغطي (48)عاما مقسمة على خمس مراحل اقتصادية مختلفة بحسب الظروف و الخصائص الاقتصادية لكل مرحلة ، ورغم أن الفترة الزمنية للبحث تعتبر طويلة نسبيا إلا أن ذلك بتقدير الباحث يتناسب مع موضوع البحث و يخدم فرضياته و ذلك للأسباب التالية :-

1- دراسة مشكلة التفضيل النقدي و نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية يتطلب دراسة التغيرات السياسية و الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد خلال مختلف المراحل الاقتصادية ، وهذا يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا

2- تميز كل مرحلة اقتصادية بظروف و خصائص تختلف عن المراحل الأخرى ، ينعكس بشكل أو بأخر على حجم ظاهرة التفضيل النقدي ، وهذا يتطلب الفصل بين هذه المراحل لمعرفة تأثير ظروف وخصائص كل مرحلة على ظاهرة التفضيل النقدي.

و المراحل الاقتصادية التي يتناولها البحث هي :

1- المرحلة الاقتصادية الأولى (1970-1980) و تتميز بالاتي :

انتعاش اقتصادي ,واستقرار في العلاقات الاقتصادية و السياسية مع البلدان الاخرى , و بداية بسط الدولة نفوذها على الحياة الاقتصادية بعد التغيير السياسي أواخر عام 1969.

2- المرحلة الاقتصادية الثانية (1981-1990) وتتميز بالآتي :

انخفاض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وبداية ظهور مشاكل في العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك سيطرة الدولة على معظم النشاط الاقتصادي بما في ذلك التجارة الداخلية والخارجية ، بعد فرض قيود كبيرة على نشاط القطاع الخاص ، وعلى حركة التنقل من و إلى البلد.

3- المرحلة الاقتصادية الثالثة (1991-1999) وتتميز بالآتي :

انتعاش حركة التجارة الداخلية بعودة القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر بعد تخلي الحكومة عن القيود التي كانت مفروضة عليه ضمن التوجهات الاشتراكية للنظام السياسي في تلك الفترة ، وتزايد حركة التجارة البينية مع دول الجوار وخاصة مصر وتونس بالإضافة الى اتساع حجم السوق السوداء لكل من السلع والعملات وتدهور قيمة الدينار الليبي ، هذا مع تزايد تدهور العلاقات السياسية مع شركاء التجارة والولايات المتحدة الامريكية.

4- المرحلة الاقتصادية الرابعة (2000-2010) و تتميز بالاتي :

عودة الانتعاش الاقتصادي بعد ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية, واتساع حجم القطاع الخاص المحلي ، وفتح المجال للقطاع الأجنبي والاستقرار في العلاقات الاقتصادية و السياسية مع البلدان الكبرى , مع اضمحلال السوق السوداء و استقرار قيمة الدينار .

5- المرحلة الاقتصادية الخامسة (2011-2018) و تتميز بالآتي :

سوء الاحوال الاقتصادية بعد نشوب حرب أهلية ، وتزايد الاضطرابات السياسية الداخلية و الخارجية ، حيث ازداد الانقسام السياسي و المؤسسي بين الفرقاء السياسيين الليبيين , هذا مع انخفاض أسعار النفط و تزايد حجم اقتصاد الظل و السوق السوداء و تدهور قيمة الدينار الليبي الى مستويات قياسية .

7.1 منهج البحث:

يستخدم البحث كلا من منهج البحث الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي بهدف تشخيص ووصف الظاهرة محل البحث واستقراء العلاقة بينها وبين العوامل المرتبطة بها، ومن ثم تقييم الوضع الراهن لهذه الظاهرة، وتحديد أسبابها، والتنبؤ بمستقبلها .

2. أسباب مشكلة التفضيل النقدي ونقص السيولة النقدية :

يتصف الاقتصاد الليبي بعدة خصائص اقتصادية و مالية من أهمها ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي و سيطرة قطاع أولي وحيد على الاقتصاد و هو قطاع النفط ، سواء من حيث المساهمة في الدخل والناتج أو من حيث المساهمة في الصادرات ، اضافة الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وتخلف النظام النقدي و المالي و انخفاض مستوى الوعي المصرفي و بدائية وسائل الدفع .

هذه الخصائص الاقتصادية جعلته ضعيفا في مواجهة التقلبات في سوق النفط العالمية (صدمة خارجية) و كذلك المشاكل بقطاع النقد المحلي (صدمة داخلية).

ويتكون عرض النقود في ليبيا من(النقود خارج المصارف+ الودائع تحت الطلب) ، وتعتبر الودائع الجارية في جميع أنحاء العالم نقودا ,حيث يمكن استخدامها و بكل سهولة –عن طريق استخدام الصكوك – في المبادلات اليومية .

وتقاس ظاهر التفضيل النقدي باستخدام معامل التفضيل النقدي ، الذي يأخذ الصيغة التالية :

معامل التفضيل النقدي = العملة خارج المصارف ÷ الودائع تحت الطلب .

و تختلف نسبة النقود خارج المصارف إلي الودائع الجارية ضمن ما يعرف بعرض النقود من دولة لأخرى باختلاف النظام النقدي و المالي و مدى تطور وسائل الدفع و مدى انتشار فروع المصارف التجارية

و توزيعها بين الأقاليم , و كذلك مدى الوعي المصرفي لدى الجمهور ، فالدول المتقدمة تقل فيها نسبة التفضيل النقدي بشكل كبير بينما تزداد هذه النسبة بشكل واضح في الدول المتخلفة .

وفي ليبيا تكون السمة الغالبة على المعاملات المالية هي التعامل بالنقود القانونية ، الامر الذي يمكن ارجاعه الى البيئة الاقتصادية الليبية التي تتم خلالها هذه المعاملات وما تتميز به من خصائص تساعد على تفضيل التعامل بالنقود الورقية خارج المصارف، وأهمها ما يلي : (الحاسية ، ص90–106) ضعف الوعي المصرفي لدى الأفراد .

غياب التطبيق الفعلي والصارم لقوانين الجرائم الاقتصادية على المخالفين ، الأمر الذي أدى إلى عدم الثقة في الصكوك ، فقل التعامل بها .

تدني مستوى الخدمات المصرفية ، وطول فترة المقاصة التي يقوم بها المصرف المركزي بين المصارف التجارية

انخفاض أسعار الفائدة التي تمنحها المصارف التجارية لأصحاب الودائع الزمنية .

الاكتناز : قد يلجأ الافراد إلى اكتناز النقود بدلا من الاصول الاخرى ، لأنها توفر مزايا معينة لا تتوافر في الأصول المالية الأخرى وأهمها الأمان والسرية والسيولة وانخفاض تكلفة التخزين .

الثقافة الدينية التي تحرم الربا ، تساهم في تحييد سعر الفائدة والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحفيز الأفراد على الادخار ، خاصة وأن المسلمين يشكلون 100% من عدد السكان الليبيين .

وفي العادة تزداد ظاهرة التفضيل النقدي بشكل كبير جدا في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية , فكلما زادت الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وتدهورت الاوضاع الامنية وسادت التوقعات التشاؤمية بشأن تزايد عدم الاستقرار ، كلما زادت هذه الظاهرة حدة وزادت اثارها غير المرغوبة , لتصل إلى عجز الجهاز المصرفي عن تلبية طلبات أصحاب الودائع , و بذلك تتسارع الأحداث باتجاه عدم ثقة الافراد و المؤسسات في قدرة الجهاز المصرفي على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين .

وفي مثل هذه الحالة تظهر مشكلة أخرى أكثر حدة وهي مشكلة نقص السيولة النقدية ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن معامل التفضيل النقدي لا يعد معبرا عن مشكلة التفضيل النقدي بشكل دقيق ، حيث يأخذ قيما صغيرة نسبيا رغم تزايد الطلب على العملة ، ويرجع ذلك الى تمنع المصارف عن تلبية طلبات

السحب النقدي ، بسبب نفاذ العملة النقدية من خزائنها ، فتزداد بذلك قيمة الودائع تحت الطلب بشكل إجباري وليس طوعياً ، الأمر الذي يؤدي الى تخفيض قيمة معامل التفضيل النقدي .

ولعل ذلك ينطبق بشكل واضح على الحالة الليبية في المرحلة الاقتصادية الخامسة وخاصة السنوات من 2014 إلى 2017 ، ولهذا سنستخدم لتشخيص ظاهرة التفضيل النقدي بالإضافة الى معامل التفضيل النقدي ، كلا من معدل النمو في العملة خارج المصارف والتغير المطلق في العملة خارج المصارف .

و للوقوف على أسباب ظاهرة تزايد الطلب على العملة النقدية و بروز مشكلة التفضيل النقدي و نقص السيولة المحلية في الاقتصاد الليبي ، سيتم استقراء العلاقة بين التغير في العملة خارج المصارف والتطور في عدد من الاحداث الاقتصادية والسياسية ، وذلك عبر التقسيم التالي :

دراسة التطورات في هذه الظاهرة عبر المراحل الاقتصادية المختلفة

دراسة التطورات في هذه الظاهرة خلال سنوات معينة شهدت أحداثا سياسية واقتصادية استثنائية

وسيتم ذلك بالاستعانة بالجدول رقم 1 والأشكال البيانية من رقم 1 إلى رقم 4 الواردة بملحق الجداول والأشكال البيانية ،التي تبين التغير في حجم و هيكل عرض النقود و التطور الذي حدث في ظاهرة التفضيل النقدي في ليبيا خلال الفترة (1970-2017) , حسب المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي والمشار إليها سابقا .

1.2 تطورات ظاهرة التفضيل النقدي ومشكلة نقص السيولة النقدية (عبر المراحل الاقتصادية المختلفة)

بتتبع التطورات في قيمة معامل التفضيل النقدي من خلال الجدول رقم 1 والشكل البياني رقم 1 نلاحظ ارتفاع قيمة معامل التفضيل النقدي خلال المرحلة الاقتصادية الأولى(1970-1980) ، ثم انخفاضه خلال المرحلة الثانية (1981-1990) ، وبالدخول للمرحلة الثالثة عادت قيمته للارتفاع مرة أخرى ، وفي المرحلة الرابعة انخفضت قيمته مرة أخرى ، أما المرحلة الاقتصادية الخامسة فقد أظهرت ارتفاعا في قيمة معامل التفضيل النقدي ما يبين بروز مشكلة التفضيل النقدي مرة أخرى ، وحيث أن هذه المرحلة شهدت أيضا بروز مشكلة نقص السيولة النقدية ، فإن معامل التفضيل النقدي لم يعد كافيا للتعبير بدقة عن حجم مشكلة التفضيل النقدي ، وعليه تم اللجوء إلى استخدام كل من التغير السنوي المطلق في قيمة العملة خارج المصارف ومعدل النمو في العملة خارج المصارف، واللذان يظهران تزايدا كبيرا في الطلب

العملة خارج المصارف وبالتالي اتساع حجم مشكلة التفضيل النقدي خلال هذه المرحلة، كما يمكن التأكيد على ذلك بالاستعانة بالأشكال البيانية من رقم 2 الى رقم 4 التي تظهر ارتفاعا كبيرا جدا في معدلات نمو الطلب على العملة خلال هذه المرحلة يعكس بشكل أدق حجم هذه المشكلة.

وبالنظر الى خصائص كل مرحلة من هذه المراحل الاقتصادية يمكن ملاحظة الاتي :

1- **المرحلة الاقتصادية الاولى** : إضافة إلى ما تميزت به هذه المرحلة من انتعاش اقتصادي ، وتزايد في معدلات النمو، واستقرار في العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى ، وتزايد في حركة التجارة الداخلية والخارجية في ظل عملة وطنية قوية ومستقرة ، مع عدم وجود للسوق السوداء ، تميزت أيضا بارتفاع الطلب على العملة بشكل كبير وطفت مشكلة التفضيل النقدي على السطح ، حيث سجل معامل التفضيل النقدي قيما عالية نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى فبلغت قيمة متوسطة الحسابي 66.47 وهي أعلى قيمة له خلال مراحل الدراسة الخمس ، الأمر الذي يعكس وجود علاقة طرديه ما بين مشكلة التفضيل النقدي وبين النمو والانتعاش الاقتصادي وتزايد حركة التجارة ، ففي ظل تخلف النظام النقدي وبدائية وسائل الدفع سيؤدي الانتعاش الاقتصادي إلى تزايد الطلب على العملة السائلة لإتمام عمليات التبادل .

2- المرحلة الاقتصادية الثانية : هذه المرحلة التي تميزت بانخفاض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض معدلات النمو، وتدهور في العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى ، وسيطرة الدولة على معظم النشاط و تقليص حجم القطاع الخاص وانخفاض حركة التجارة الداخلية والخارجية ، وانحسار حجم السوق السوداء في حدود ضيقة جدا ، تميزت أيضا بانخفاض الطلب على العملة ، فأنخفض متوسط قيم معامل التفضيل النقدي الى 41.52 وهي قيمة منخفضة جدا مقارنة بالمرحلة السابقة ، الأمر الذي يعكس وجود علاقة عكسية ما بين مشكلة التفضيل النقدي وبين الركود الاقتصادي وانخفاض حركة التجارة ، فكلما أنخفض حجم الإنتاج وحجم المبادلات في الاقتصاد (يتجه الاقتصاد نحو الركود) كلما قل الطلب على العملة وقلت مشكلة التفضيل النقدي ، كما يعكس ذلك وجود علاقة طردية بين حجم السوق السوداء ومشكلة التفضيل النقدي فكلما قل حجم السوق السوداء كلما قل الطلب على العملة خارج المصارف لإتمام المعاملات بها وتقل بذلك مشكلة التفضيل النقدي.

3- المرحلة الاقتصادية الثالثة : هذه المرحلة تميزت بانتعاش حركة التجارة الداخلية بعودة القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر بعد تخلي الحكومة عن القيود التي كانت مفروضة عليه ضمن التوجهات الاشتراكية للنظام السياسي في تلك الفترة ، وتزايد حركة التجارة البينية مع دول الجوار وخاصة مصر وتونس ، بالإضافة الى اتساع حجم السوق السوداء لكل من السلع والعملات وتدهور قيمة الدينار الليبي ، هذا مع تزايد تدهور العلاقات السياسية مع شركاء التجارة والولايات المتحدة الامريكية، نلاحظ أنها تميزت أيضا بارتفاع نسبي في قيم معامل التفضيل النقدي مقارنة بالمرحلة السابقة ، فازدادت قيمة متوسطة الحسابي من 41.52 خلال المرحلة السابقة إلى 57.50 خلال هذه المرحلة ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طرديه بين تزايد نشاط القطاع الخاص المحلي وحجم التبادل الاقتصادي والتجاري الرسمي وغير الرسمي مع دول الجوار و مشكلة التفضيل النقدي ، وكذلك بين اتساع حجم السوق السوداء وتدهور قيمة الدينار وبين مشكلة التفضيل النقدي ، كما لا يمكن تجاهل التأثير السلبي لتدهور العلاقات السياسية والاقتصادية بين ليبيا والدول الكبرى وانعكاساتها التشاؤمية على التوقعات بخصوص المستقبل وبالتالي على زيادة الطلب على العملتين المحلية والأجنبية معا ، واتساع حجم السوق السوداء للعملات .

4- المرحلة الاقتصادية الرابعة : تميزت هذه المرحلة بتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ بعد ارتفاع اسعار النفط ، وتحسن واستقرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع البلدان الكبرى ، مع اضمحلال السوق السوداء واستقرار قيمة الدينار الليبي ، تميزت أيضا – في سياق موضوع البحث – بانخفاض نسبي في قيم معامل التفضيل النقدي فأنخفض متوسطها الحسابي من 57.50 خلال المرحلة السابقة الى 33.52 فقط خلال هذه المرحلة ، الأمر الذي يعكس الأثر الايجابي لتحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع البلدان الكبرى على استقرار قيمة الدينار الليبي وتقلص حجم السوق السوداء وعلى انخفاض الطلب على العملة وانخفاض حدة مشكلة التفضيل النقدي حيث ساهم ذلك في زيادة مستوى التفاؤل لدى المتعاملين في السوق وتحسن توقعاتهم المستقبلية بشأن استقرار الاقتصاد فعادت الثقة في الجهاز المصرفي وقدرته على الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين ، ما قلل الطلب على العملة ، سواء بغرض الاحتياط أو بغرض المضاربة في السوق السوداء .

5- المرحلة الاقتصادية الخامسة : بدأت هذه المرحلة مع بداية الاضطرابات السياسية الداخلية التي انتهت بإسقاط نظام الحكم أعقبتها حرب أهلية بين الفرقاء السياسيين ، ترتب عليها انقسام سياسي و مؤسسي , حيث أصبح ومنذ عام 2014 هناك سلطتين تشريعيتين و ثلاث حكومات و مصرفين مركزيين ...إلخ ، و قد تزامن ذلك مع انخفاض إيرادات النفط بسبب انخفاض كل من أسعار النفط والكميات المصدرة منه بسبب الاضطرابات في مناطق الحقول والموانئ النفطية وإغلاقها أحيانا ، وفي المقابل شهدت هذه المرحلة أيضا تزايدا كبيرا جدا في الطلب على العملة و الاحتفاظ بها خارج المصارف ، حيث سجلت قيم معامل التفضيل النقدي ارتفاعا نسبيا مقارنة بالمرحلة السابقة ، .فازدادت قيمته من (22.6 %) في نهاية المرحلة الرابعة , إلي (39.5 %) في نهاية المرحلة الخامسة كما ازداد متوسط قيم معامل التفضيل النقدي من 33.52 خلال المرحلة السابقة الى 35.87 خلال هذه المرحلة .

وما يميز هذه المرحلة عن المراحل الأخرى أنها شهدت بالإضافة لمشكلة التفضيل النقدي مشكلة نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية ، وبناء على ذلك تصبح قيم معامل التفضيل النقدي غير معبرة بشكل دقيق عن حالة التفضيل النقدي في الاقتصاد الليبي للأسباب المشار إليها سابقا، ولذلك يمكن أن يتم بالإضافة الى استخدام معامل التفضيل النقدي استخدام كل من معدل النمو في العملة خارج المصارف والتغير المطلق في العملة خارج المصارف لتكون بذلك الصورة أكثر وضوحا بالنسبة لتحليل وتفسير ظاهرة التفضيل النقدي .

وبالنظر الى الجدول رقم 1 والأشكال البيانية(2 ، 3 ، 4) يتبين أن الطلب على العملة ازداد بشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة ، حيث ازدادت قيم معدل النمو في العملة خارج المصارف بشكل كبير وكذلك قيم التغير المطلق في العملة خارج المصارف خلال معظم سنوات هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة ، الامر الذي أدى الى زيادة حجم العملة المتداولة خارج المصارف بشكل كبير جدا مقارنة بالمراحل السابقة ، ما يعكس تفاقم مشكلة التفضيل النقدي خلال هذه المرحلة الى مستوى أدى الى ظهور مشكلة نقص السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي .

وتأتي هذه الحالة انعكاسا للتطورات الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الإدارية التي عاشتها ليبيا خلال هذه المرحلة فالصراع المسلح والانقسام السياسي والمؤسسي وانتشار السلاح وتدهور الوضع الأمني من

ناحية أفقد الدولة هيبتها، ومن ناحية أخرى زاد من صعوبة معالجة المشاكل الاقتصادية بسبب عدم وجود سلطة واحدة تستطيع أن ترسم السياسة اللازمة و تفرض تطبيقها ,و قد ساعد على ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية بعد انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة و انخفاض الكميات المصدرة من جهة اخرى.

كل هذه التطورات زادت من التوقعات التشاؤمية لدى الأفراد و المؤسسات بشأن مستقبل الاقتصاد الليبي ,الأمر الذي انعكس في صورة ذعر panic لدى هذه الأطراف و خوف من المستقبل وبالتالي ازداد الطلب على النقود الوطنية و كذلك الأجنبية بهدف الحيطة و الحذر (الاحتياط) و ليس بهدف التبادل فقط , أي أنهم يطلبون النقود ليس بهدف التبادل فقط و إنما بهدف استخدامها كمخزن للقيمة باعتبارها أفضل الأصول التي تودي هذه الوظيفة – حسب تقديرهم –,حيث يمكن استخدامها في التبادل مرة أخرى أو تحويلها إلى أصول اخرى بعد زوال الظروف الراهنة .

و لم يقف الأمر عند هذا الحد , فالنقود خلال هذه المرحلة تطلب أيضا بهدف المضاربة في السوق السوداء للعملات الأجنبية و ما يدل على ذلك اتساع حجم هذه السوق بشكل كبير جدا , حيث انخفضت قيمة الدينار الليبي فيها إلى مستوى قياسي لم يسبق له مثيل في تاريخ ليبيا حيث وصل سعر الصرف إلى ما يقارب 10 دينار للدولار الواحد خلال عام 2017 ، هذا بالإضافة لاستخدام النقود خارج المصارف (السوق السوداء) في تسوية المعاملات في اقتصاد الظل وتسوية الصفقات غير المشروعة كتجارة السلاح والمخدرات وغيرها ، حيث تبين احدى الدراسات أن حجم الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الليبي بلغ 33.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (1999– 2007) ، (Schneider, Friedrich , Andreas Buehn& Claudio) ، كما قدرت دراسة أجراها مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا بما يتراوح بين 30.9 % و 73.9 % من إجمالي الشركات العاملة في القطاع الخاص الليبي ، وفقا لمعيار التسجيل وباستخدام مدخل مسح الوحدات الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص ، وذلك في عام2010 . (مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2013) ، وبلا شك أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد ازداد بعد عام 2010 نتيجة الاحداث السياسية والعسكرية

التي حصلت في البلد منذ عام 2011 وما ترتب عنها من ظواهر اقتصادية واجتماعية سيئة في ظل هشاشة وضعف وانقسام مؤسسات الدولة وفي مقدمتها انتشار الفساد في معظم مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

إن اتساع حجم اقتصاد الظل وحجم السوق السوداء خلال هذه المرحلة يفسر إلى حد كبير تزايد الطلب على كل من العملة الوطنية و الأجنبية و عجز المصارف التجارية عن تلبية طلبات الحصول على النقد المحلي و الأجنبي معا .

2.2 تطورات ظاهرة التفضيل النقدي ومشكلة نقص السيولة النقدية (خلال سنوات استثنائية)

بتتبع التطورات في قيمة معامل التفضيل النقدي من خلال الجدول رقم (1) والأشكال البيانية من رقم (1) الى رقم (4) يلاحظ أن هناك بعض السنوات التي سجلت ارتفاعا نسبيا ملحوظا لقيمة معامل التفضيل النقدي أو العكس ، وسيتم خلال هذا الجزء ربط هذه التغيرات الملحوظة في معامل التفضيل النقدي بالتغيرات السياسية والاقتصادية بهدف التعرف على أسباب التغيرات في سلوك الافراد والمؤسسات بشأن الطلب على العملة . ومن أهم هذه السنوات ما يلي :

1- في عام 1970 وصلت قيمة معامل التفضيل النقدي نهاية هذا العام الى (87.11 %) وهي نسبة مرتفعة جدا, في المقابل نجد أن هذا العام قد تلى التغيير في نظام الحكم في ليبيا إثر انقلاب عسكري في نهاية عام (1969) , إن ذلك يعكس وجود علاقة بين التطورات السياسية في البلد نهاية عام 1969 و ارتفاع نسبة التفضيل النقدي خلال عام 1970 . فغالبا ما تسود الضبابية وعدم التأكد لدى المتعاملين في السوق بعد حدوث تغيير سياسي في البلد ما ينعكس في السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات ،خاصة اذا ما تم بطريقة غير سلمية ، ففي مثل هذه الحالة يحاول المتعاملين في السوق الاحتياط بالاحتفاظ بنسبة أعلى من العملة حتى تتضح الرؤية بشأن مستقبل البلد ، وهذا ما حدث خلال العامين التاليين (1971-1972) حيث انخفضت قيمة معامل التفضيل النقدي, الى (49.5 %) ,(55.2 %) على التوالي بعد أن استقر الوضع السياسي في البلد وعادت التوقعات التفاؤلية و بالتالي انخفض الطلب على العملة .

2- في عامي 1978 و 1979وصلت قيمة معامل التفضيل النقدي إلى (106% ,88.44%) على التوالي ، وهما نسبتان مرتفعتان جدا, في المقابل نجد أن هذين العامين هما العامان اللذان قامت فيهما

الحكومة الليبية بإصدار تشريعات تحد من التجارة الخاصة و تفرض قيود على نشاط القطاع الخاص ,وفق التوجهات الاشتراكية للنظام السياسي في تلك الفترة ، مع إجراء تحقيقات واسعة مع بعض رجال الأعمال في تلك الفترة ، الأمر الذي يعكس تأثير التغير الذي حدث في فلسفة النظام الاقتصادي بالتوجه نسبيا نحو الاشتراكية , وما صاحبها من اجراءات تداخلية على ارتفاع الطلب على العملة خلال هذين العامين

3- في عام 1980 وفي سياق مغاير انخفضت قيمة معامل التفضيل النقدي مرة أخرى و بشكل كبير عام (1980) و هو العام الذي قامت فيه السلطات الليبية باستبدال فئات الإصدار النقدي الكبرى (عشرة دنانير ,خمسة دنانير) ,ثم فرضت قيود على السحب النقدي من الحسابات الجارية بحيث لا يحق للفرد السحب اكثر من (500) دينار شهريا .

لاشك أن هذا الإجراء يعكس قدرة الدولة – عندما تكون قوية – على الحد من تنامي ظاهرة التفضيل النقدي ومنع دخول الاقتصاد في مشكلة نقص السيولة النقدية ، وبصرف النظر عن نجاعة هذا الإجراء الا أنه يعكس وجود دولة قوية لها هيبتها تستطيع التدخل في الوقت المناسب لفرض الحلول المناسبة للحد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والمالية ، الأمر الذي لم يتحقق خلال السنوات الأخيرة لهذه الدراسة بسبب فقدان الدولة هيبتها وقدرتها بعد الانقسام السياسي والمؤسسي والفوضى الأمنية

4- في عام (1986) سجل معامل التفضيل النقدي أعلى نسبة له خلال المرحلة الاقتصادية الثانية, حيث وصلت الى (50.47%) وهو العام الذي شهد توترات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية تحولت الى مواجهة عسكرية نفذت خلالها الولايات المتحدة غارة جوية على كل من بنغازي وطرابلس , الأمر الذي يعكس تأثر الطلب على العملة بالتوترات العسكرية و الأمنية .

5- في عامي (1992 ، 1993) سجل معامل التفضيل النقدي قيم عالية نسبيا ، حيث وصلت إلي (62.22 %) عام (1992) ,و (70 %) عام (1993) . و هي نفس الفترة التي فرض فيها الحظر الجوي على ليبيا إثر تداعيات ما عرف بقضية لوكيربي ، الأمر الذي يعكس تزايد التوقعات التشاؤمية بخصوص الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على سلوك المتعاملين في السوق بتفضيل العملة النقدية عن الودائع .

6- **أما سنة 2011** ، وهي سنة استثنائية بكل المقاييس ، فقد سجل معامل التفضيل النقدي نسبة عالية نسبيا خلالها مقارنة بالسنوات السابقة ، حيث ازداد من 22.60% سنة 2010 الى 38.44 % سنة 2011 ، وتظهر الصورة اكثر وضوحا من خلال معدل النمو في العملة خارج المصارف و التغير المطلق فيها حيث سجل معدل النمو ارتفاعا كبيرا وصل الى 95.1% وحقق التغير المطلق في العملة خارج المصارف هذا العام قيمة عالية جدا لم تتحقق في السابق وهي 14840.1 مليون دينار ، وفي المقابل نجد أنه في نفس هذا العام خرجت البلد عن سلطة النظام الحاكم بعد مظاهرات عمت معظم المدن والقرى الليبية ، حدث على إثرها صراع مسلح انتهى بإسقاط النظام السياسي السابق والإعلان عن بداية نظام سياسي جديد .

إن هذا الحدث السياسي الكبير وما تبعه من أحداث انعكس بشكل واضح على سلوك الأفراد والمؤسسات فازداد الطلب على العملة خارج المصارف الى ما يقارب ضعف ما كان عليه في عام 2010 ، ما يتشابه الى حد كبير مع ما حدث عام 1970 بعد التغيير في نظام الحكم قبل أكثر من اربعين عاما .

7- **بمتابعة ما جرى في السنوات (2015 ، 2016 ، 2017)** يتبين من الجدول رقم 1 والأشكال البيانية من رقم 1 الى رقم 4 حدوث ارتفاع في معامل التفضيل النقدي خلال هذه السنوات مقارنة بالسنوات السابقة فوصلت قيمته الى(42.79% ، 40.15% ، 39.46%) على التوالي ، وللتعبير عن حجم المشكلة بشكل أوضح يفضل استخدام كل من معدل النمو في العملة خارج المصارف و التغير المطلق فيها ، حيث حقق معدل النمو ارتفاعا خلال هذه السنوات وصل الى(33.96% ، 17.80% ، 13.88%) على التوالي ، وحقق التغير المطلق في العملة خارج المصارف هذه السنوات قيما عالية جدا وهي(5832.4 مليون دينار ، 4095.9 مليون دينار ، 3762 مليون دينار)على التوالي وهي قيم عالية تعكس التزايد الكبير في حجم العملة المتداولة خارج المصارف وتفاقم مشكلة التفضيل النقدي خلال هذه السنوات الثلاث . الى مستوى أدى الى ظهور مشكلة أخرى وهي مشكلة نقص السيولة المحلية وعجز المصارف عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الودائع.

وفي المقابل شهدت هذه السنوات الثلاث كما ذكر في الجزء السابق صراعا مسلحا وتدهورا أمنيا وانقساما سياسيا ومؤسسيا ، فقدت خلالها الدولة قوتها وتماسكها الأمر الذي يعكس التأثير الكبير لهذه الاحداث على كل من مشكلة التفضيل النقدي ونقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية .

8- قياس التقلب في معامل التفضيل النقدي باستخدام مقاييس التشتت [1]

حيث أننا بصدد دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية على معامل التفضيل النقدي ، فإنه بالإمكان الاستعانة ببعض المقاييس الاحصائية للتشتت ، وهي الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس التقلب في معامل التفضيل النقدي خلال كل مرحلة من المراحل الاقتصادية ، وربط ذللك بالأحداث والتغيرات الاستثنائية التي حدثت خلال كل مرحلة .

يتبين من نتائج مقاييس التشتت (الانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف) الواردة بالجدول رقم (1) ارتفاع قيم هذين المقياسين بشكل كبير نسبيا خلال المرحلة الاقتصادية الأولى حيث كانت قيمة الانحراف المعياري (436.90) وقيمة معامل الاختلاف (6.573) ، ما يعني ارتفاع درجة تقلب معامل التفضيل النقدي فارتفعت قيمته بشكل استثنائي بسبب تأثير العوامل السياسية والإدارية الاستثنائية خلال بعض سنوات هذه المرحلة وهي(1970 ، 1978 ،1979) المشار اليها سابقا ، بينما انخفضت وبشكل استثنائي أيضا خلال عام 1980 بسبب الاجراءات الاستثنائية المذكورة سابقا .

---

[1] نتوقع أن تزداد قيمة مقاييس التشتت في المراحل التي تتقلب خلالها قيم معامل التفضيل النقدي بالارتفاع في سنوات معينة بسبب أحداث أو ظروف استثنائية معينة وخاصة السياسية والأمنية ، والانخفاض خلال بقية السنوات بسبب الاستقرار السياسي والأمني ، الامر الذي يعكس تأثير التغير في هذه العوامل على التفضيل النقدي ، بينما المراحل المستقرة والتي لم تشهد أحداثا استثنائية في سنوات معينة ، فنتوقع أن تكون فيها قيم هذه المقاييس منخفضة نسبيا ما يعني استقرار قيمة معامل التفضيل النقدي خلالها بسبب عدم وجود طلب استثنائي على العملة السائلة ويأخذ حيث $s = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n}(yi-\bar{y})}{n-1}}$. الانحراف المعياري الصيغة التالية :

)n(قيم معامل التفضيل النقدي ، (y_i) المتوسط الحسابي لقيم معامل التفضيل النقدي خلال المرحلة ، .($\overline{y)}$

تشير إلى حجم المرحلة أي عدد سنوات المرحلة

$V = \frac{s}{\bar{y}}$. بينما يأخذ معامل الاختلاف الصيغة التالية

وفـي المرحلـة الثانيـة كانـت قـيم كـل مـن الانحـراف المعيـاري ومعامـل الاخـتلاف منخفضـة جـدا ، ما يعني انخفاض درجة التقلب في معامل التفضيل النقدي نتيجة للاستقرار السياسي والأمني معظم سنوات هذه المرحلة وعدم وجود تقلبات ملحوظة في العوامل السياسية أو غيرها .

أما المرحلة الثالثة فقد ارتفعت خلالها قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ولكن بشكل محدود جدا حيث لم تشهد هذه المرحلة تغيرات سياسية أو أمنية كبيرة ، الأمر الذي لم يدفع باتجاه زيادة استثنائية في الطلب على العملة السائلة

وفي المرحلة الرابعة ارتفعت قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف نسبيا مقارنة بالمرحلة السابقة بسبب انخفاض قيم معامل التفضيل النقدي خلال سنوات النصف الثاني من هذه المرحلة مقارنة بسنوات النصف الأول منها ، فبعد أن استقرت الاوضاع الاقتصادية والسياسية خلال هذه المرحلة بدأ الطلب على العملة السائلة ينخفض بشكل ملحوظ خلال الجزء الثاني مقارنة بالجزء الاول من هذه المرحلة ، ما انعكس في ارتفاع نسبي في قيم مقاييس التشتت .

أما المرحلة الخامسة فرغم أنها مرحلة استثنائية بسبب ما شهدته من احداث وظروف استثنائية سبق الاشارة إليها إلا أن مقاييس التشتت لم تظهر قيم كبيرة كما حدث في المرحلة الأولى ، ولعل ذلك راجع الى أن معظم سنوات هذه المرحلة شهدت احداثا أو ظروفا استثنائية سيئة على عكس المرحلة الاولى التي شهدت تقلبا في الظروف فتتحسن فترة وتسوء فترة اخرى وبالتالي يظهر التقلب في قيم معامل التفضيل النقدي واضحا خلال المرحلة الأولى بينما يكون محدودا في المرحلة الخامسة .

إن نتائج كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف تعكس بشكل واضح تأثير التغير في العوامل والظروف الاستثنائية السياسية والأمنية وغيرها على تقلب قيم معامل التفضيل النقدي ،ما يعكس وجود تأثير لهذه العوامل على تزايد الطلب على العملة , ففي المراحل التي شهدت بعض سنواتها أحداثا أو ظروفا سياسية أو أمنية غير عادية ارتفعت فيها قيم مقاييس التشتت كما هو الحال في المرحلة الاقتصادية الاولى ، أما المراحل التي شهدت استقرارا في معظم سنواتها انخفضت فيها قيم مقاييس التشتت كما هو الحال في المرحلة الاقتصادية الثانية .

3. الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لمشكلة التفضيل النقدي و نقص السيولة النقدية :

إن لهذه الظاهرة المتمثلة في الميل الشديد لدى الأفراد و الشركات للاحتفاظ بالنقود السائلة آثار اقتصادية و اجتماعية سلبية تنعكس بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الوطني و مؤسساته النقدية و المالية مثلما تنعكس على سلوك وأوضاع الأفراد و الأسر والمؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء .

فارتفاع نسبة التفضيل النقدي يؤثر سلبا على عرض النقود ، حيث يؤدي تزايد الطلب على العملة الورقية على حساب تخفيض الودائع الى انخفاض قيمة المضاعف النقدي ومضاعف خلق الودائع المشتقة ، (خليل سامي ص290 و706) ، وهذا الأمر يقلل من فاعلية السياسة النقدية ومن قدرة النظام النقدي على خلق كميات السيولة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ,وبالتالي فإن هذا السلوك يساهم في هدر الموارد بعدم استغلال هذه العملة في تنشيط الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي .

وسيكون الاقتصاد الليبي الذي يتصف بتخلف نظامه النقدي والمالي و انحساره في عدد قليل من المصارف التجارية و مؤسسات الادخار ومحدودية أو غياب سوقه المالي أكثر تضررا من هذه الظاهرة فالانخفاض النسبي للودائع بسبب السحب المتزايد سيزيد من ضعف النظام النقدي و المالي و من قدرته على زيادة الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي والدفع بعملية التنمية .

و قد لا تقف المشكلة عند حد انخفاض مساهمة المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي بل قد تصل إلي عجز المصارف عن أداء مهامها كوسيط مالي بين المدخرين و المستثمرين ,فاستمرار الأزمة فترة طويلة يخلق ويعزز القناعة لدى الأفراد و المؤسسات المختلفة بعدم قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين ، وبذلك يصبح التعامل بالنقود خارج المصارف هو السمة السائدة في الاقتصاد ,الأمر الذي يهدد بإفلاس هذه المصارف و انهيار النظام النقدي .

وبما أن اصحاب المرتبات الشهرية من موظفي الدولة و القطاع العام يتقاضون مرتباتهم عبر المصارف التجارية ، فإن عجز المصارف التجارية عن تسييل موجوداتهم المصرفية يؤثر بشكل كبير على مستوى معيشة الأفراد و الأسر و يهدد الأمن القومي و الاجتماعي حيث يصبح من الصعب على معظم القطاع العائلي الإيفاء بالتزاماته بخصوص أوجه الاستهلاك المختلفة ,فيزداد الفقر و تنعكس آثاره السلبية على السلم والتماسك الأهلي والاجتماعي .

كما ساهم تفضيل التعامل بالنقود السائلة – في ظل ضياع هيبة الدولة – إلى المساهمة في توسيع حجم السوق السوداء من خلال قيام الأفراد باستخدام العملة في تسوية صفقات غير مشروعة بعيدا عن الجهاز المصرفي و إجراءاته الرسمية ، فالسوق السوداء بالإضافة الى مساهمتها في حرمان الموازنة العامة من جزء مهم من إيرادات الضرائب التي كان بالإمكان جبايتها عن بعض النشاطات الاقتصادية التي تعمل في الظل ، فإنها تساهم في تدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم ، حيث يؤدي تدهور قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي (تضخم مستورد) .

وبالإضافة الى ما سبق فقد شهد الاقتصاد الليبي بسبب مشكلة نقص السيولة المحلية بروز ظاهرة جديدة لم تكن معروفة بالسوق الليبي وهي ظاهرة انخفاض قيمة نقود الودائع عن قيمة النقود القانونية بنسبة تقارب حدود 35 % ، هذا الأمر ساهم في ارتفاع معدل التضخم بنسبة أكبر مما هو عليه في حال توفر السيولة ، كما ساهم في تفاقم المشكلة فأزداد التفضيل النقدي وازدادت مشكلة نقص السيولة حيث اصبحت العملة الورقية تطلب بغرض تحقيق أرباح إضافة للأغراض الاخرى.

إن هذا الوضع الذي تميزت به الحالة الليبية انعكس في شكل انحرافات سلوكية سيئة وتفشي لظاهرة الفساد ، حيث انتشرت الوساطة والمحسوبية والرشوة خاصة بين موظفي الجهاز المصرفي .

يتضح مما سبق أن مشكلة نقص السيولة بالمصارف التجارية لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، فبالإضافة إلى تأثيرها على كل من حجم النشاط الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري , وكذلك الموازنة العامة ، لها العديد من الآثار الاجتماعية و السياسية الأخرى ومن أهمها اتساع دائرة الفقر و تغيير هيكل توزيع الدخل و تهديد السلم الاجتماعي ، وزعزعة الاستقرار والأمن العام .

4. سبل علاج مشكلة نقص السيولة بالمصارف التجارية

إن نجاح أي إجراءات لعلاج مشكلة نقص السيولة النقدية يتطلب بالضرورة توفير بيئة مناسبة وشروط معينة تساعد على تنفيذها وتحقيق الهدف منها ، ومن أهم هذه الشروط ما يلي :

1- فرض هيبة الدولة و بسط نفوذها على جميع أقاليمها ومراقبة الحدود والمنافذ .

2- العمل على توحيد المؤسسات الاقتصادية و المالية في البلاد و الاتفاق على سلطة نقدية موحدة تكون مهمتها إدارة السياسة النقدية في البلد بمعزل عن الصراعات السياسية والجهوية أي تحييد السلطة النقدية عن النزاع السياسي .

بعد توفر هذه الشروط يمكن اقتراح بعض الوسائل و الاجراءات التي من شأنها الحد من هذه المشكلة والتقليل من آثارها السلبية و من بين هذه الإجراءات ما يلي :

1- العمل على القضاء على السوق السوداء و إعادة الثقة في الدينار الليبي و الرفع من قيمته .

2- سحب الإصدارات الكبيرة من التداول و طباعة إصدارات جديدة مع فرض قيود على السحب بشكل مؤقت إلى أن يتم إعادة الثقة في الاقتصاد الليبي و مؤسساته النقدية و المالية ، وقبل ذلك يجب الإعلان عن تاريخ معين للبدء في عملية التغيير وقبول الإصدارات القديمة ، وتاريخ آخر لانتهاء هذه العملية ، لتصبح بعده الإصدارات القديمة غير مقبولة قانونا .

3- تطوير وسائل الدفع و واستحداث طرق جديدة لإتمام المبادلات ,و الصفقات التجارية و استخدام أنواع جديدة من الخدمات المصرفية التي تساعد على إتمام المعاملات التجارية دون الحاجة للدفع نقدا , و من أمثلة ذلك خدمة (أدفع لي)التي يقدمها مصرف التجارة و التنمية في بنغازي وغيرها من الخدمات التي لم نكن معروفة في الاقتصاد الليبي .

4- نشر الوعي المصرفي ,و تفعيل العمل بالصكوك و وسائل الدفع الاخرى.

5- العمل على إعادة الثقة للجهاز المصرفي و قدرته على الإيفاء بالتزامه تجاه المودعين .

6- العمل على تطوير النظام النقدي و المالي بالاستفادة من الخبرات المصرفية المحلية والأجنبية

5. النتائج والتوصيات :

1.5 النتائج

تم خلال هذا البحث دراسة وتحليل مشكلة التفضيل النقدي و نقص السيولة المحلية بالمصارف التجارية أي الطلب المتزايد على العملة الوطنية و عجز المصارف عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الخصوم الإيداعية ، وقد توصل البحث الى النتائج التالية :

1- سيظل الاقتصاد الليبي دائما عرضة للتقلبات في سوق النفط العالمية (صدمة خارجية) و كذلك المشاكل بقطاع النقد المحلي (صدمة داخلية) مالم تتغير الخصائص الاقتصادية والمالية التي يتصف بها وهي شدة الانفتاح على العالم الخارجي ، سيطرة قطاع أولى وحيد (قطاع النفط) على الاقتصاد ، عدم مرونة الجهاز الانتاجي ، تخلف النظام النقدي و المالي و انخفاض مستوى الوعى المصرفي و بدائية وسائل الدفع.

2- أن ليبيا مثلها مثل معظم البلدان المتخلفة تتصف بالارتفاع النسبي في نسبة التفضيل النقدي ، فقد تبين من خلال البحث ارتفاع معامل التفضيل النقدي في ليبيا طوال فترة الدراسة فبلغ متوسط قيمة معامل التفضيل النقدي خلال فترى الدراسة 47.6 % ، كما شهد تقلبا من فترة الى أخرى ، فبلغ أدناها 19.5% سنة 2008 وأقصاها 106% سنة 1978 .

3- أظهرت نتائج مقاييس التشتت (الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف) تأثير التغير في العوامل والظروف الاستثنائية السياسية والأمنية وغيرها على تقلب قيم معامل التفضيل النقدي ، ما يعكس وجود تأثير لهذه العوامل على تزايد الطلب على العملة , ففي المراحل التي شهدت بعض سنواتها أحداثا أو ظروفا سياسية أو أمنية غير عادية ارتفعت فيها قيم مقاييس التشتت كما هو الحال في المرحلة الاقتصادية الاولى ، أما المراحل التي شهدت استقرارا في معظم سنواتها انخفضت فيها قيم مقاييس التشتت كما هو الحال في المرحلة الاقتصادية الثانية .

4- تبين نتائج تحليل بيانات الدراسة أن تزايد الطلب على العملة وتنامي ظاهرة التفضيل النقدي في ليبيا في ظل تخلف النظام النقدي و المالي و بدائية وسائل الدفع المستخدمة في إتمام المبادلات يمكن إرجاعه إلي الاسباب التالية :

زيادة حجم النشاط الاقتصادي :-

عند حدوث نمو اقتصادي يزداد حجم النشاط الاقتصادي في مختلف اقاليم الدولة وحجم المبادلات التجارية ويصبح الاقتصاد بحاجة إلى كمية أكبر من العملة السائلة لإتمام هذه المبادلات لعدم اقبال المتعاملين في السوق على استخدام وسائل الدفع الاخرى بسبب الثقافة السائدة

تدهور العلاقات السياسية و الاقتصادية مع البلدان الاخرى و خاصة شركاء التجارة :-

ففي السنوات التي شهدت تدهورا في العلاقات السياسية و الاقتصادية مع البلدان الكبرى و خاصة شركاء التجارة ، ارتفعت خلالها قيمة معامل التفضيل النقدي ما يعكس زيادة الطلب على العملة خارج المصارف تحسبا لحدوث اختناقات في السوق بسبب ذلك .

الصراعات السياسية المحلية , وفقدان الدولة لهيبتها ونفوذها وسيطرتها على المؤسسات الاقتصادية :-

ففي السنوات التي شهدت صراعات داخلية بين الفرقاء السياسيين ارتفعت خلالها قيمة معامل التفضيل النقدي , الأمر الذي يعكس زيادة الطلب على النقود خارج المصارف احتياطا وتحسبا لحدوث اختناقات في السوق بسبب تلك الصراعات، خاصة بعد حدوث انقسام في مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية و السياسية

التدهور الأمني :

ففي السنوات التي شهدت اضطرابات أمنية وانتشار لعمليات السطو المسلح والسرقة والاغتيالات , ارتفعت خلالها قيمة معامل التفضيل النقدي ، فالتدهور الأمني ساهم في زيادة الخوف و الفزع عند الأفراد و المؤسسات , وبالتالي ازداد الطلب على العملة المحلية بدافع الاحتياط ، وكذلك الأمر بالنسبة للعملة الأجنبية ، تحسبا لأي تطورات غير مرغوبة .

السوق السوداء :

يساهم نشوء السوق السوداء واتساع حجم اقتصاد الظل على زيادة الطلب على العملة الوطنية و العملة الاجنبية بهدف إتمام الصفقات التجارية خارج الجهاز المصرفي و كذلك المضاربة بالعملة .

تدخل الدولة بشكل غير مدروس في الاقتصاد :

فعندما تتدخل الدولة في الاقتصاد بإحداث تغييرات في هيكل الإنتاج و هيكل التوزيع كما حدث في ليبيا عام 1978 ,سينعكس ذلك على حالة السوق المحلي ,حيث يزداد الشعور بالخوف من الوقوع تحت طائلة أحكام النظام و بالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية و المحلية

معا تحسبا لأي تطورات غير مرغوبة باعتبار أن العملة هي أفضل الأصول التي تؤدي وظيفة (مخزن للقيمة) من حيث سهولة الحمل و التخزين و سرعة تحويلها إلي سلع و خدمات .

4 . قد تتحول مشكلة التفضيل النقدي الى مشكلة نقص السيولة النقدية عندما ترتبط الأزمة الاقتصادية بأزمات أخرى سياسية وأمنية ، فرغم تزايد ظاهرة التفضيل النقدي بشكل كبير في أكثر من فترة وخاصة نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي إلا أن مشكلة نقص السيولة النقدية لم تظهر الا خلال المرحلة الاقتصادية الاخيرة وخاصة بعد عام2013 ، ويرجع ذلك للخصائص التي تميزت بها هذه المرحلة عن المراحل الأخرى ، فبالإضافة الى المشكلة الاقتصادية كانت هناك حرب اهلية و انتشار للسلاح و تدهور امني ، و انقسام سياسي و مؤسسي ، و ضياع لهيبة الدولة هذا بالإضافة إلي عدم وجود بوادر حلول للأزمة في المستقبل القريب , الأمر الذي أنعكس في تزايد التشاؤم حول مستقبل البلاد , و بالتالي ازدادت الشكوك حول قدرة الجهاز المصرفي على الإيفاء بالتزاماته تجاه أصحاب الودائع فأزداد الطلب على العملة بشكل كبير جدا , حتى أصبح الجهاز المصرفي عاجزا فعلا عن الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين .

5 . قد ترتبط مشكلة نقص السيولة المحلية بمشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي عندما تفقد الدولة هيبتها ويفقد المتعاملون في السوق الثقة في قدرات كل من الحكومة و السلطة النقدية والجهاز المصرفي ويسود التشاؤم توقعاتهم بشأن المستقبل ، فقد أظهرت الأزمة الليبية ارتباط المشكلتين معا خلال المرحلة الاقتصادية الأخيرة فقط وهي المرحلة التي تحققت فيها هذه الشروط.

6 . إن التحسن في قيمة الدينار الليبي و انخفاض قيمة الدولار الامريكي قد يؤدي إلي انخفاض نسبة التفضيل النقدي و بالتالي تخفيف أزمة نقص السيولة ,و لكن ذلك مرتبط بتحقيق الاستقرار السياسي و الأمني و بظهور إشارات مطمئنة من السلطة النقدية و سيادة التوقعات التفاؤلية في السوق .

2.5 التوصيات

حيث أن أسباب الأزمة هي أسباب سياسية و أمنية و اقتصادية فإننا نوصي بالاتي :

1- السياسات العامة

العمل عل إنهاء حالة الفوضى السياسية و الإدارية و الأمنية في البلد .

توحيد السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية في البلد .

توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية وفي مقدمتها مصرف ليبيا المركزي ، وتحييدها عن التجاذبات السياسية ، حتى يمكن ضمان تفعيل السياسات .

فرض هيبة الدولة بتكوين سلطة سياسية قوية و جيش قوي موحد و فرض الأمن و السيطرة على الحدود والمنافذ .

تحسين العلاقات السياسية و الاقتصادية مع العالم الخارجي و خاصة البلدان شركاء التجارة و البلدان المجاورة .

2- السياسات الاقتصادية

أ - في المدى القصير :

العمل على إعادة الثقة في المؤسسات النقدية و المالية .

تبني سياسات نقدية انكماشية تقلل من عرض النقود ومن النقود السائلة وتعمل على تخفيض التضخم الامر الذي يساعد على تقليل الطلب على العملة المحلية لمواجهة المصروفات اليومية .

تبني سياسات مالية انكماشية تقلل من الانفاق على السلع و الخدمات المحلية و الأجنبية , الامر الذي يساعد على تقليل الطلب على العملة المحلية و العملات الأجنبية .

تبني سياسة تجارية تساعد على تنظيم التجارة الخارجية .

استحداث وسائل دفع جديدة تقلل من الطلب على العملة مثل النقود الإلكترونية أو الصكوك المصدقة أو خدمات أخرى مثل خدمة (أدفع لي)التي يقدمها مصرف التجارة و التنمية ، وغيرها من الخدمات.

فتح الاعتمادات المستندية بشكل منظم وتحت رقابة صارمة ومتشددة من الجهات المسئولة ، بشكل يضمن توفير النقد الأجنبي لمواجهة اوجه الطلب المهمة في الاقتصاد ويمنع تسربه ضمن منظومة الفساد التي عادة ما تصاحب هذه العملية فتذهب العملة الاجنبية في غير الاوجه المستهدفة .

العمل على إعادة الثقة للدينار الليبي و القضاء على السوق السوداء ، بتبني سياسة لسعر الصرف تعمل على تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء تدريجيا حتى الوصول الى سعر واحد يعكس حقيقة الاقتصاد ، تنتهي معه السوق السوداء أو تكون في نطاق ضيق جدا.

ب – في المدى المتوسط و الطويل :

نشر الوعي المصرفي .

العمل على تطوير و تحسين أداء النظام النقدي و المالي .

العمل على تبني سياسات اقتصادية و خطط للتنمية تساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي باتجاه تنويع مصادر الدخل القومي و مصادر الصرف الأجنبي .

قائمة المراجع

الأربـــاح ، صـــالح الأمـــين ,الجهـــاز المصـــرفي , المعهـــد العـــالي لـــلإدارة و الاعمـــال المصـــرفية . الطبعة الأولى عام 1985 .

الحاسية ، ميلود جمعة , دور النقد في الاقتصاد الليبي – دراسة تحليلية و تطبيقية –, مطابع الثورة للطباعة و النشر بنغازي عام 1979.

الدليمي خالد علي ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار الانيس ، مصراته ، 1998.

الفيتوري ، عطية ، وآخرين ، تطور سعر صرف الدينار الليبي ونشوء السوق الموازية ، ورقة عمل مقدمة الى مصرف ليبيا ، غير منشورة ، مصرف ليبيا ، البيضاء ، 2016

النعاس ، عبد الرحيم محمد ,ظهور النقود والمصارف في ليبيا، مكتبة الفرجاني ,طرابلس ,1970

أسـعيد ، يـونس ، تـدهور سـعر الصـرف– تشـخيص الحالـة الليبيـة ، بحـث مقـدم الـى ورشـة عمـل بعنـوان (أسباب واثار وطرق معالجة تدهور سعر صرف الدينار الليبي) ، غير منشور، مركز البحوث الاستشارات بجامعة بنغازي ، بنغازي ، 2016

بوحبيل ، عبدالفتاح ، و الفضلي عيسى ، هل يمكن تخفيض سعر صرف الدينار الليبي في الوقت الراهن ، بحث مقدم الى مصرف ليبيا ، غير منشور ، مصرف ليبيا ، البيضاء ، 2017

خليل ، سامي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، 2002

داغر ، محمد محمد ، الاتجاهات الحديثة في تحليل دالة عرض النقود ,مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد و الادارة) المجلد (1) –عام 1988.

شنيبيش ، علي ، السياسة النقدية في ليبيا وفاعلية دورها في النشاط الاقتصادي ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاد في ليبيا بين تحليل الواقع وآليات التطوير (تحت شعار ليبيا بين إعادة الاعمار والاستثمار) ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي2014 .

محمود ، ريم ، محددات سرعة دوران النقود في سورية–دراسة قياسية–مجلة جامعة البعث ، المجلد 39 ، العدد35 ، دمشق 2017

مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا (القياس والخصائص) ، دراسة مقدمة إلى مصلحة الإحصاء والتعداد ، بنغازي ، مايو 2013

مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث و الاحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

Schneider,Friedrich ,Andreas Buehn and Claudio E. MontenegroShadow (2010),” Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007”, World Bank, Policy Research, Working Paper,No 5356, July

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (1)

التطور في حجم و هيكل عرض النقود و معامل التفضيل النقدي في ليبيا خلال الفترة (1970–2017)

السنوات	العملة خارج المصارف بالمليون دينار			الودائع تحت الطلب بالمليون دينار			عــرض النقــود بالمليون دينار			نسبة العملة خارج المصارف إلي عرض النقود	نسبة الودائع تحت الطلب إلي عرض النقود	معامل التفضيل النقدي	المراحل الاقتصادية	مقاييس التشتت لقيم معامل التفضيل النقدي
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	نسبة منوية	نسبة منوية	نسبة منوية		
	القيمــة	قيمة التغير	معــدل النمو	القيمــة	قيمة التغير	معــدل النمو	القيمــة	قيمة التغير	معــدل النمو	(1) ÷ (7)	(4) ÷ (7)	(1) ÷ (4)		
1970	112.2	-	-	128.8	-	-	241	-	-	46.56	53.44	87.11		
1971	120.7	8.5	7.6	243.8	115	89.3	364.5	123.91	51.2	33.11	66.89	49.51		
1972	147.4	26.7	22.1	265.6	21.8	8.9	413	48.56	13.3	35.69	64.31	55.5		
1973	202.6	55.2	37.5	311.4	45.8	17.2	514	101.0	24.5	39.42	60.58	65.06	المرحلة	الانحراف المعياري
1974	262.2	59.6	29.4	502.8	191.4	61.5	765	251.0	48.8	34.27	65.73	52.15	الاقتصادية	S=436.9
1975	346	83.8	32	521.5	18.7	3.7	867.5	102.0	13.4	39.88	60.12	66.35	الاولى	معامل الاختلاف
1976	435.9	89.9	26	703.5	182	34.9	1139.4	272.37	31.4	38.26	61.74	61.96	متوسط معامل التفضيل=66.47	V=6.573
1977	585	149.1	34.2	858.8	155.3	22.1	1443.8	304.39	26.77	40.52	59.48	68.12		
1978	868.5	283.5	48.5	819.3	-39.5	-4.6	1687.8	244.05	16.9	51.46	48.45	106.01		
1979	1055.7	187.2	21.6	1193.7	374.4	45.7	2249.4	561.59	33.3	46.39	53.07	88.44		
1980	685.7	-370	-35	2213.2	1019.5	85.4	2898.9	649.5	28.9	23.65	76.35	30.98		
1981	791.2	105.5	15.4	2721	507.8	22.9	3512.2	613.3	21.2	22.53	77.47	29.08	المرحلة	الانحراف المعياري
1982	889.9	98.7	12.5	2342.4	-378.6	-13.2	3232.3	-279.8	-8.0	27.35	72.47	37.99	الاقتصادية	S=33.06
1983	838.2	-51.7	-5.8	2046.2	-296.2	-12.7	2884.4	-347.9	-10.8	29.06	70.94	40.96	الثانية	معامل الاختلاف
1984	767.6	-70.6	-8.4	1943.8	-102.4	-5	2711.3	-173.1	-6.0	28.31	91.69	39.49	متوسط معامل	V=0.796

	التفضيل=41.52	39.29	71.79	28.21	28.8	780.9	3492.2	28.3	563.4	2507.2	28.3	217.5	985.1	1985
		50.47	66.34	33.66	-12.9	-450.8	3041.4	-19.5	-489.5	2017.7	3.9	38.7	1023.8	1986
		45.06	68.94	31.06	13.1	397.2	3438.6	17.5	352.7	2370.4	4.3	44.4	1068.2	1987
		42.59	70.13	29.87	-12.4	-427.0	3011.6	-10.9	-258.4	2112	-15.8	-168.6	899.6	1988
		44.38	69.26	30.74	22.3	670.4	3682.0	12	438.3	2550.3	25.8	232.1	1131.7	1989
		45.88	68.55	31.45	26.2	963.4	4645.4	25.2	634	3184.3	29.1	329.4	1461.1	1990
الانحراف المعياري S=63.0 معامل الاختلاف V=1.096	المرحلة الاقتصادية الثالثة متوسط معامل التفضيل=57.50	57.44	63.52	36.48	-4.4	-202.7	4442.7	-10.7	-362.5	2821.8	10.9	159.8	1620.9	1991
		62.22	61.65	38.35	16.3	725.5	5168.2	12.5	364.2	3186	22.3	361.3	1982.2	1992
		69.98	58.83	41.17	4.2	216.7	5384.9	-9.1	-18	3168	11.8	234.7	2216.9	1993
		48.92	67.15	32.85	12.5	672.5	6057.4	15.7	899.6	4067.6	-10.2	-227	1989.9	1994
		46.93	68.06	31.94	5.2	315.0	3372.4	1.8	269.4	4337	2.3	45.5	2035.4	1995
		65.3	63.98	36.02	5.4	345.6	6718.0	23.8	-38.8	4298.2	18.8	384.4	2419.8	1996
		56.47	63.91	36.09	4.5	303.6	7021.6	2.7	189.2	4487.4	1.4	114.4	2534.2	1997
		60.11	62.46	37.54	2.4	166.1	7187.7	0.04	1.7	4489.1	6.5	164.4	2698.6	1998
		50.13	66.61	33.39	9.8	703.4	7891.1	17.1	767.2	5256.3	-2.4	-64	2634.6	1999
الانحراف المعياري S=121.88 معامل الاختلاف V=3.636	المرحلة الاقتصادية الرابعة متوسط معامل التفضيل=33.52	53.24	65.26	34.74	-1.5	-121.9	7769.2	-3.5	-186.3	5070	2.4	64.6	2699.2	2000
		44.81	96.05	30.95	6.5	502.1	8271.3	12.7	641.7	5711.7	-5.2	-139.6	2559.6	2001
		41.62	70.61	29.39	7.5	623.1	8894.4	10	568.8	6280.5	2.1	54.3	2613.9	2002
		44.11	96.39	30.61	1.5	134.8	9029.2	-0.2	-14.8	6265.7	5.7	149.6	2763.5	2003
		32.97	75.20	24.80	16.7	1507.4	10536.6	26.5	1358.2	7623.9	5.5	-150.8	2612.7	2004
		30.86	76.413	23.586	33.1	3491.5	14028.1	35.2	3095.5	10719.4	26.6	696	3,308.7	2005
		31.68	75.935	24.064	16.5	1214.9	16343.0	15.7	1690.7	12410.1	18.8	624.2	3,932.9	2006
		25.09	79.940	20.059	39.7	6494.5	22837.5	47.1	5846.2	18256.3	16.4	648.3	4,581.2	2007
		19.46	83.703	16.296	50.6	11577.1	34414.6	57.7	10550	28806.3	22.5	1027.1	5,608.3	2008
		22.31	81.757	18.242	10.9	3754.8	38169.4	8.3	2400.2	31206.5	24.15	1351.9	6,962.9	2009
		22.58	81.585	18.414	8.2	3151.8	41321.2	8.0	2505.7	33712.2	9.27	646.6	7,609.5	2010
الانحراف المعياري S=36.94 معامل الاختلاف =1.030	المرحلة الاقتصادية الخامسة متوسط معامل التفضيل=35.87	38.44	72.228	27.771	29.3	12115.9	53437.1	14.4	4884.8	38597.0	95.1	7230.6	14,840.1	2011
		29.22	77.358	22.614	10.8	5776.6	59213.7	18.7	7225.6	45822.6	-9.76	-2449	13,391.1	2012
		26.37	79.129	20.870	8.5	5085.7	64299.4	11.1	5056.9	50879.5	0.2	28.8	13,419.9	2013
		34.65	74.263	25.736	3.7	2433.3	66732.7	-2.5	-1321.7	49557.8	27.9	3755	17,174.9	2014
		42.79	70.035	29.964	15.0	10050.3	76783.0	8.5	4217.9	53775.7	33.96	5832.4	23,007.3	2015
		40.15	71.352	28.648	23.2	17826	94609.0	25.3	13730.1	67505.8	17.80	4095.9	27,103.2	2016
		39.46	71.706	28.297	15.3	14480.1	109089.1	15.9	10718.1	78223.9	13.88	3762	30,865.2	2017

المصدر: الأعمدة (1 ، 4 ،7): مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة . بقية الأعمدة من إعداد. الباحث. **ملاحظة / متوسط معامل التفضيل لكل فترة الدراسة=47.57**

شكل رقم (1) معامل التفضيل النقدي خلال الفترة(1970-2017)

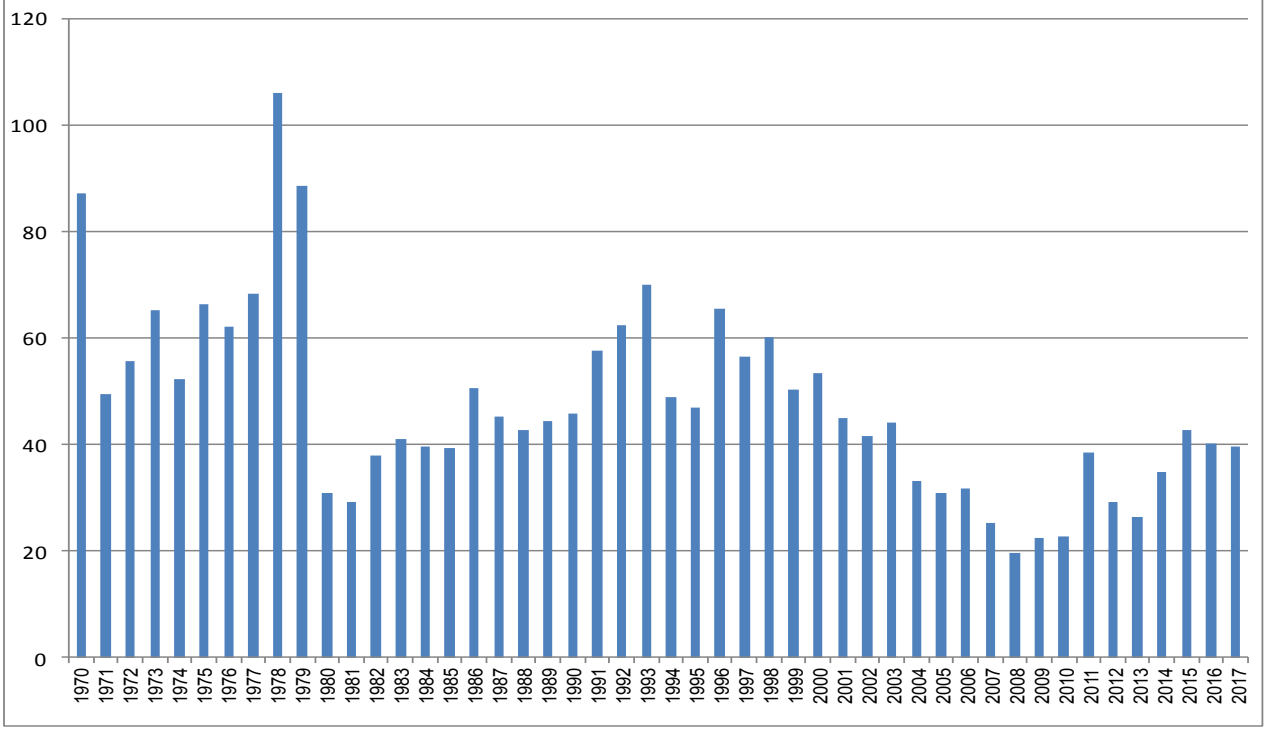

شكل رقم (2)التغير المطلق في قيمة العملة خارج المصارف خلال الفترة (1970-2017)

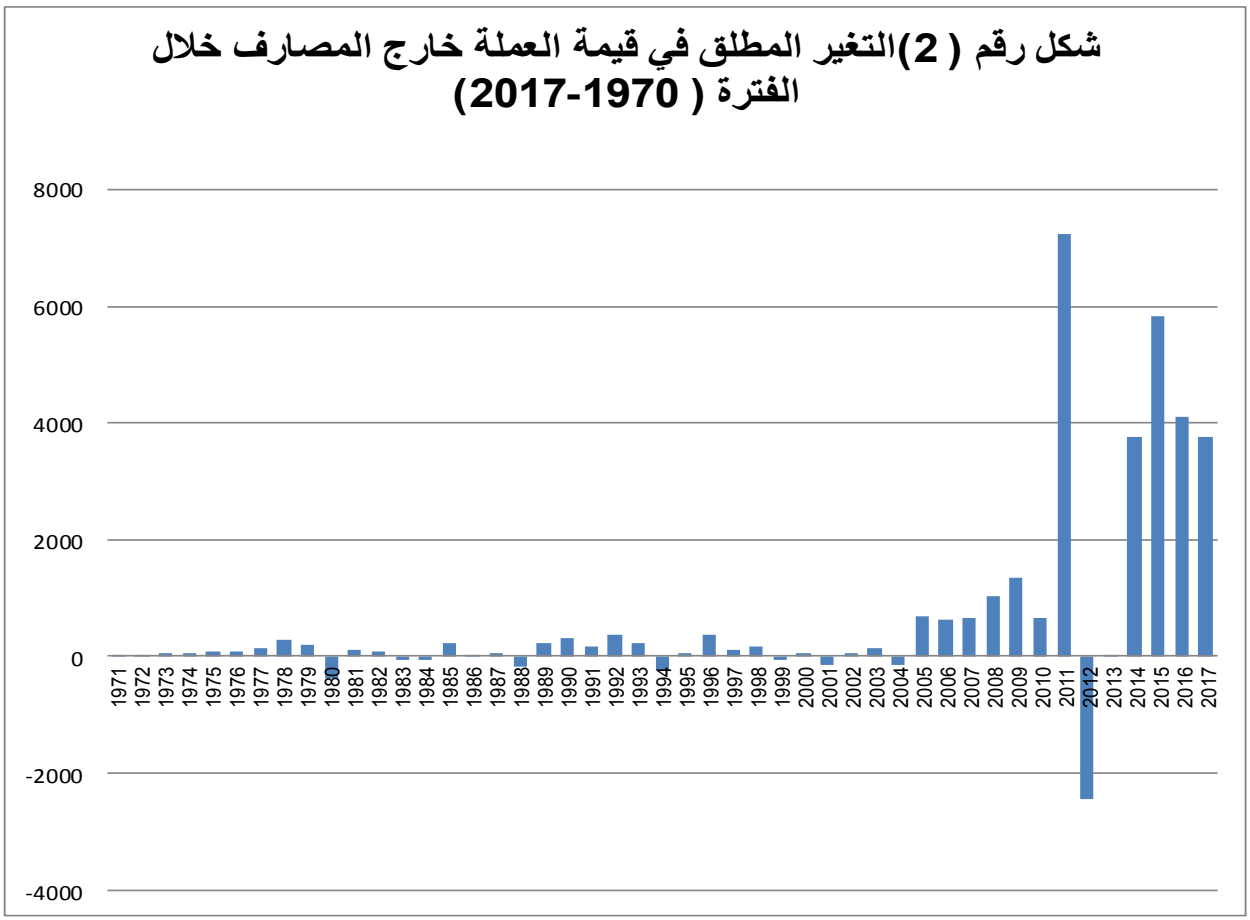

شكل رقم (3) معدل النمو في العملة خارج المصارف خلال الفترة (1970- 2017)

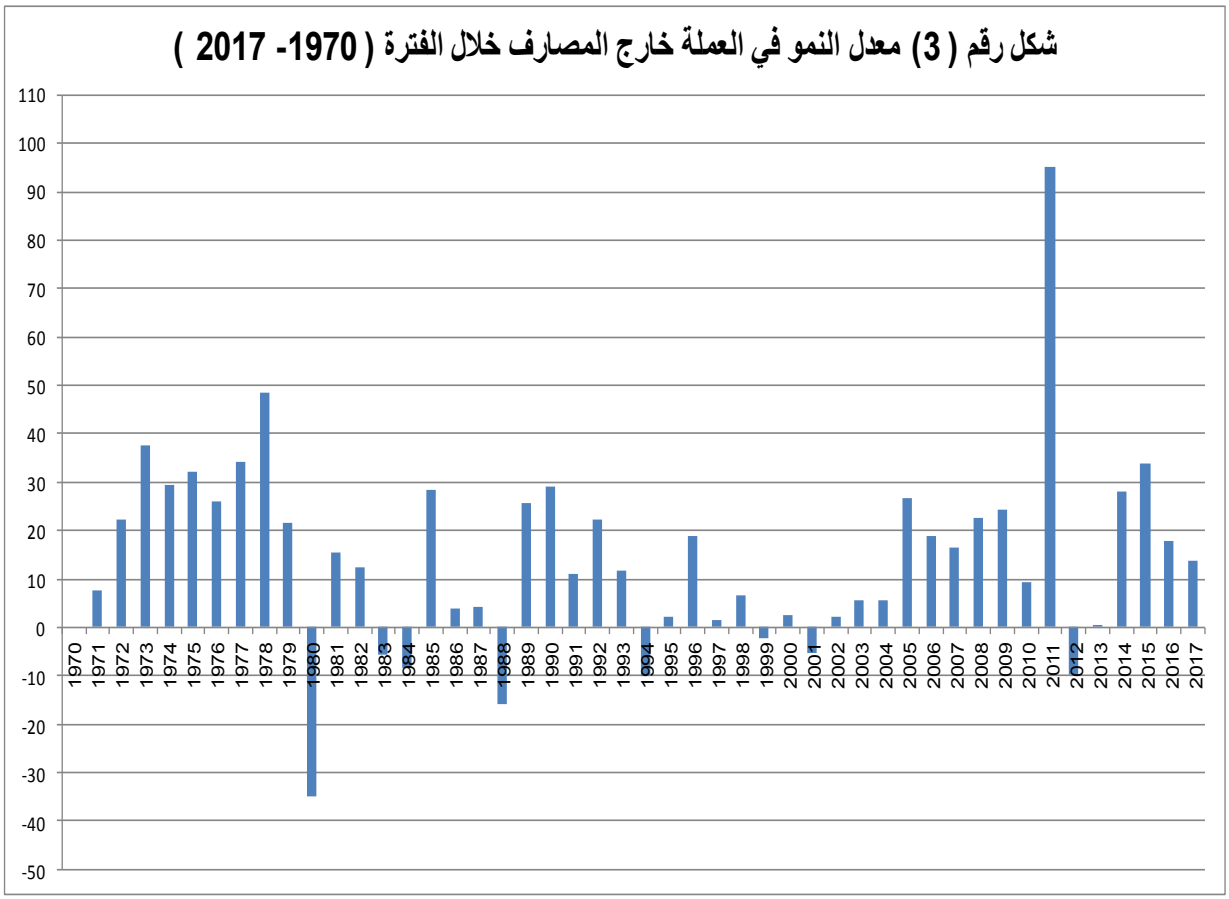

شكل رقم (4)التطور في العملة خارج المصارف خلال الفترة (1970- 2017)